بَابُ: الاسْتِثْنَاءِ[١]

قال ابن آجروم: (وحروف الاستثناء ثمانية[٢]، وهي: إلا، وغير، وَسِوَى، وَسُوى، وَسَوَاءٌ، وَخلا، وعدا، وَحاشا).

ولما فرغ المصنف من المنصوب السادس من المنصوبات وهو التمييز شرع في السابع منها وهو الاستثناء، فقال: (باب الاستثناء).

وهو كما في "التسهيل": المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا، أو ما في معناها بشرط الفائدة.

فقوله: المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل؛ نحو: أكلت الرغيب ثلثه، وبالغاية؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالاستثناء.

وقوله: بإلا أو ما في معناها أخرج ما عدا الاستثناء.

وقوله: تحقيقًا أو تقديرًا،يشمل قسمي المتصل والمنقطع.

وقوله: من مذكور أو متروك يشمل قسمي التام والمفرغ.

وقوله: بشرط الفائدة احترز به عن نحو: جاءني ناس إلا زيدًا، أو جاءني القوم إلا رجلًا؛ فإنه لا يفيد.

وحروف الاستثناء: أي: أدواته ثمانية وسماها حروفًا تغليبًا؛ فإنها تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: حرفان، وهما: إلا، وحاشا، ويقال فيها: حاش بحذف الألف الأخيرة، وحشا بحذف الأولى.

والثاني: فعلان، وهما: ليس، ولا يكون.

---

(١) الاستثناء لغة: مطلق الإخراج، واصطلاحا: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها، ما لولاه لدخل في الكلام السابق، ويصح حمله على المستثنى من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو: الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواتها.

(٢) أي: وأدوات الاستثناء الدالة عليه: ثمانية، وسماها حروفا: تغليبا، وإلا فمنقسمة إلى أربعة أقسام: حرف بالاتفاق وهي: إلا واسم بالاتفاق وهي: غير وسوى، بلغاتها الثلاث، وفعل بالاتفاق، وهو: ليس ولا يكون وهما تمام الثمانية، بعد ليس ولا يكون إذا عدت سوى بلغاتها الثلاث واحدة، والقسم الرابع: متردد بين الفعلية والحرفية، وهو خلا، وعدا، وحاشا.

والثالث: اسمان، وهما: غير، وسوى بلغاتها؛ فإنها يقال فيها: سواء كرضا، وسوى، كهدى، وسواء بفتح السين والمد، وهذه أغربها.

والرابع: مترددان بين الفعلية والحرفية، وهما: خلا، وعدا.

ثم إن المصنف ذكرها على سبيل الإجمال بقوله: وهي: إلا وغير، وسوى، كرضا، وسوى، كهدى، وسواء -بالمد - كسماء، وخلا وعدا، وحاشا ثم ذكرها على سبيل التفصيل.

قال ابن آجروم: (فالمستثنى بـ(إلا) يُنصبُ إذا كان الكلام تاماً موجباً، نحو: «قال القومُ إلا زيداً» و«خرج الناسُ إلا عمراً»» وإن كان الكلامُ منفياً تاماً جاز فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناء، نحو «ما قام القومُ إلا زيدٌ وإلا زيدًا»[1] وإن كان الكلام ناقصًا، كان على حسب العوامل، نحو «ما قام إلا زيد» و«ما ضربتُ إلا زيداً» و«ما مررتُ إلا بزيدٍ»).

وبدأ بإلا، وذكر لها ثلاث حالات؛ لأنها أم الباب، وبدأ بالحالة الأولى منها فقال: فالمستثنى بإلا ينصب، وجوبًا إذا كان الكلام قبلها تامًا، وهو ما كان المستثنى منه مذكورًا، موجبًا بفتح الجيم، وهو الذي لم يسبق بنفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، سواء أكان الاستثناء متصلًا - وهو أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة؛ نحو قولك: قام القومُ إلا زيدًا، ورأيت القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا، ومثله: خرج الناسُ إلا عمرًا، فالمستثنى بإلا منصوب لا غير، وناصبه إلا لا غيرها على الراجح، سواء أرفعت المستثنى منه، أم نصبته، أم خفضته - أم منقطعًا، وهو ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة؛ نحو: قام القوم إلا حمارًا، ورأيت القوم إلا حمارًا، ومررت بالقوم إلا حمارًا، فالمستثنى في هذه المثل منصوب لا غير، ولا يرد على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنبياء:٢٢] بالرفع؛ لأن إلا فيه ليست للاستثناء،

---

(١) فزيد: بالرفع على البدل من القوم وزيدا في المثال الثاني: بالنصب على الاستثناء وجاز بالجر على البدل، والنصب على الاستثناء في، نحو: مررت بالقوم إلا زيد، وإلا زيدا، وبالنصب لا غير، في نحو: ما رأيت القوم إلا زيدا، بدلا من المنصوب أو منصوبا بإلا.

وإنما هي بمعنى غير، فهي صفة لـ (آلهة)، ولكن نقل الإعراب هنا إلى ما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف.

وسواء أتأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر، أم تقدم؛ نحو: قام إلا زيدًا أو إلا حمارًا القوم.

تنبيه

اختلف في ناصب المستثنى بإلا، على أقوال: أصحها: أنه نفس إلا وحدها كم امر.

ثم ذكر الحالة الثانية لـ (إلا)، بقوله: وإن كان الكلام، أي: قبل إلا منفيًا بأن تقدم عليه نفي أو شبهه، وكان تامًا بأن ذكر المستثنى منه، جاز فيه، أي: المستثنى البدل من المستثنى منه بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، قاله أبو حيان.

مثال النفي: قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٦٦] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر، فقليل بدل من الواو، في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين، وهو في نية تكرار العامل، والتقدير: ما فعلوه إلا فعله قليل منهم، وعطف نسق عند الكوفيين، وشبه النفي: النهي، والاستفهام.

مثال النهي: قوله تعالى: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ) [هود: ٨١] بالرفع في قراءة أبي عمرو ابن كثير.

ومثال الاستفهام: قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] بالرفع في قراءة الجميع.

وجاز أيضًا النصب بإلا على الاستثناء وهو عربي جيد، وقد قرئ به في السبع في (قَلِيلٌ)، وفي (امْرَأَتُكَ).

ومثل المصنف للشيئين بقوله: نحو: ما قام القومُ إلا زيدٌ بالرفع على البدل، وإلا زيدًا بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: ما مررت بالقوم إلا زيدٍ بالجر على البدل، وإلا زيدًا بالنصب على الاستثناء، ونحو: ما رأيت القوم إلا زيدًا بالنصب لا غير، سواء أجعلته بدلًا من المنصوب، أم منصوبًا بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو؟ وفي تقدير الضمير وعدمه.

فعلى تقدير أن يكون بدلًا، فالناصب له رأيت مقدرًا، بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الأصح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر.

وعلى تقدير أن يكون منصوبًا على الاستثناء. يكون الناصب له إلا على الأصح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

ثم ذكر الحالة الثالثة لـ (إلا) بقوله: وإن كان الكلامُ ناقصًا بأن لم يذكر المستثنى منه، وتقدم عليه نفي أو شبهه، كان المستثنى على حسب العوامل المقتضية له من رفع ونصب وخفض، وإلغي عمل إلا.

فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلًا، رفعت المستثنى على الفاعلية؛ نحو: ما قام إلا زيد، فزيد مرفوع على الفاعلية بقام، وإلا ملغاة، كما تقول: قام زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، كما تقول: أمرنا واحدة.

وإن كان ما قبل إلا يطلب منصوبًا نصبت المستثنى على المفعولية؛ نحو: ما ضربتُ إلا زيدًا. فزيدًا منصوب على المفعولية بضربت، وإلا ملغاة، كما تقول: ضربت زيدًا.

وإن كان ما قبل إلا يطلب جارًّا ومجرورًا يتعلق به، خفضت المستثنى بحرف جر؛ نحو: ما مررت إلا بزيد، فزيدمخفوض بالباء متعلق بمر، وإلا ملغاة كما تقول: مررت بزيد، ويسمى هذا الاستثناء: مفرغًا؛ لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره.

والاستثناء في الحقيقة كما قال الشيخ خالد: من عام محذوف، وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف، والتقدير في حالة الرفع: ما قام أحد إلا زيد، وفي النصب: مما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وفي الجر: ما مررت بأحد إلا بزيد، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلوا العامل بالمستثنى، وسموه: استثناء مفرغًا.

قال ابن آجروم: (والمستثنى بغَيْرٍ، وسِوى، وَسُوى، وَسَوَاءٍ، وَغَيرٍ مجرورٌ لا غيرُ).

وأما المستثنى بغير، وسوى بكسر السين، و (سُوَى) بضمها مع القصر فيهما، وسواءٍ بالمد، وفتح السين أفصح من كسرها، فهو مجرور بإضافة غير وسوى، وسُوى، وسواء عليه لا غير، أي: لا يجوز فيه غير الجر، وإعراب كل واحد من هذه الأربعة

كإعراب المستثنى بإلا؛ فيجب فيه النصب في الاستثناء من التام الموجب، ويجوز فيه الاتباع والنصب في الاستثناء من التام المنفي، ويجري على حسب العوامل في الناقص والمنفي.

تقول في الاستثناء من التام المثبت في حال رفع المستثنى منه: قام القومُ غيرَ زيد، أو سوى زيد بكسر السين، أو سُوى زيد بضم السين، أو سَواء زيد بفتح السين مع المد، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب بفتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه.

وتقول في حال نصب المستثنى منه: رأيت القومَ غيرَ زيد، أو سوى زيد، بحركات سوى المقتدمة، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب بفتحة ظاهرة في آخره فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه.

وتقول في حال جر المستثنى منه: مررت بالقوم غير زيد، أو سوى زيد بلغاتها المتقدمة، فكل واحد من هذه الأربعة منصوب بفتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه كالمستثنى بإلا، إلا أن نصب كل واحد من هذه الأدوات على الحال، ونصب المستثنى بإلا على الاستثناء، والمستثنى بهذه الأربعة مجرور لا غير كما مر.

وتقول في المستثنى من التام المنفي في حال رفع المستثنى منه: ما قام القومُ غيرَ زيد، أو سوى زيد بلغاتها المتقدمة، فكل واحد من هذه الأربعة يجوز نصبه كالمستثنى بإلا من التام المنفي، إلا أن نصب المستثنى بإلا على الاستثناء، ونصب كل واحد من هذه الأربعة على الحال، وعلامة النصب في كل واحد من الأربعة فتحة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه، ويجوز في كل واحد من هذه الأربعة إبداله بالرفع مما قبله بدل بعض من كل، كالمستثنى بإلا من التام المنفي، وعلامة الرفع في كل واحد من الأربعة ضمة ظاهرة فيما يظهر إعرابه، ومقدرة فيما يقدر إعرابه، ويأتي في ذلك بقية الأحكام المتقدمة، وأمثلته واضحة؛ فلا نطيل بذكرها.

قال ابن آجروم: (والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا، يجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ، نحو «قام القومُ خلا زيداً، وزيدٌ» و«عدالا عمراً وعمرو» و«حاشا بكراً وبكرٍ»[١]).

وأما المستثنى بخلا وعدا، وحاشا، فإنه يجوز جره على تقدير الحرفية، ونصبه على تقدير الفعلية؛ نحو: قام القومُ خلا زيدًا بالنصب على أن خلا فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وزيدًا مفعول به، وخلا زيد بالجر على أن خلا حرف جر، وزيد مجرور به، وعدا عمرًا بالنصب على أن عدا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، وعمرًا مفعول به، وعدا عمر بالجر على أن عاد حرف جر، وعمرو مجرور بعدا، وحاشا زيدًا بالنصب، وحاشا زيد بالجر، وإعرابه على وزان ما تقدم في خلا وعدا.

تتمة

يستثنى بما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون نواصب للمستثنى فقط.

أما ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون نواصب للمستثنى فقط.

أما ما خلا، وما عدا: فإنه لما اتصل بهما ما المصدرية، تعين النصب؛ لتعين الفعلية حينئذٍ؛ كقول لبيد[٢]: [الطويل]

---

(١) بالنصب، والجر، على وزن ما قبله، لكن إن نصبت بها فهي: أفعال وإن جررت بها فيه حروف، وهذا ما لم تدخل عليها ما المصدرية، وإلا تعين النصب كقول الشاعر:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل.

(٢) صدر بيت وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥-٢٥٧، وديوان المعاني ١/١١٨، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١/١١، وشرح التصريح ١/٢٩، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/٧٨، والعقد الفريد ٥/٢٧٣، ولسان العرب ٥/٣٥١، رجز، والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، ٢٩١، ومغني اللبيب ١/١٣٣، وهمع الهوامع ١/٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والدرر ٣/١٦٦، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/٥٣١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، ص ٣٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وهمع الهوامع ١/٢٢٦.

واستشهد النحاة بقوله: ما خلا الله حديث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا

أَلا كُلُّ شَيءٍ مَا خَـــــلا اللهَ بَاطِلُ

أي: ذاهب وفان، أخذًا من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨]، وقول الشاعر(١): [الطويل]

تُمَـلِّ النَّـدامَى مَـا عَـدَاني فَـإِنَّني بِكُـلِّ الَّـذِي يَهْـوى نَـدِيمِي مُوَلَّـعُ

وقد يجران على تقدير ما زائدة، كما جرى عليه ابن مالك في "ألفيته".

وأما ليس، ولا يكون: فالمستثنى منصوب بهما على أنه خبر لهما، واسمهما مستتر فيهما وجوبًا؛ نحو: قاموا ليس زيدًا، ولا يكون بكرًا، وفي الحديث(٢): "**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ**" بنصبهما.

=

فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت حرفا، وهي لا تكون حرفا معي سبقها الحرف المصدري.

واستشهدوا به أيضا على توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ: كَلِمَةُ لَبِيدٍ:... - من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت - في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز والحداء وما يكره منه، ٨/٦٤، و صحيح مسلم، كتاب الشّعر، ٤/١٧٦٨، و سنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ٥/١٤٠، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشّعر، ٢/١٢٣٦.

(١) انظر: الدرر اللوامع ١/١٩٧.

(٢) أخرجه البخارى (٥/٢١٠٦، رقم ٥٢٢٣)، ومسلم (٣/١٥٥٨، رقم ١٩٦٨)، وأبو داود (٣/١٠٢، رقم ١)، والترمذى (٤/٨١، رقم ١٤٩١)، والنسائى (٣/٦٤، رقم ٤٤٩٩)، وابن ماجه (٢/١٠٦١، رقم ٣١٧٨).

باب (لا) النافية للجنس

قال ابن آجروم: (اعلم أن «لا» تنصبُ النكرات بغير تنوين إذا باشرتِ النكرة ولم تتكرر «لا»[١] نحو «لا رجلَ في الدار»[٢])

ولما فرغ المصنف من الكلام على السابع من المنصوبات شرع في الثامن منها وهو اسم (لا) المنصوب بها فقال: (باب (لا) النافية للجنس).

وتسمى: لا التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه.

وإنما عملت لا؛ لمشابهتها إن في دخولها على الجملة الاسمية، وفي أنها لتأكيد النفي كما أن (إن) لتأكيد الإثبات، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وفي أن لها صدر الكلام.

ولكونها عملت بطريق الحمل انحطت رتبتها عنها؛ فلا يكون اسمها إلا نكرة، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا، ولا ينون اسمها، بخلاف إن في ذلك.

وقد نبَّه المصنف على بعض ذلك بقوله: (اعلم) -بكسر الهمزة - فعل أمر من تعلَّم: أن لا تنصب النكرات وجوبًا، لفظًا أو محلًّا بغير تنوين إذا باشرت لا النكرة بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا.

فتنصب النكرة لفظًا إذا كانت النكرة مضافة لمثلها؛ نحو: لا صاحب علم ممقوت، فصاحب علم اسمها وهو منصوب، وممقوت خبرها وهو مرفوع بها.

---

(١) أي: اعلم أن لا النافية للجنس تعمل عمل إن لمشابهتها لها، فتنصب النكرات وجوبا لفظا أو محلا بغير تنوين، إذا باشرت النكرة فلم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر لا، فتنصب النكرة لفظا، نحو: لا غلام سفر حاضر، ومحلا كما مثل، فإن معمولها: إما أن يكون مضافا، أو شبيها بالمضاف، أو مفردا، وهو: ما ليس مضافا، ولا شبيها بالمضاف.

(٢) فلا: نافية للجنس، تعمل عمل إن، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح، محله نصب فشرط نصبها النكرات: أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة، وأن يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا تقترن بجار، وإلا أهملت.